من الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه الاسم المعدول
بصيغ المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة ولله در نظر ابن
الحاجب صاحبنا فلا بد بينه وبين المقصود حاجب قوله وهو
خروج الاسم الى اخراج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اى عن
صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على
الكلمة باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي
والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة
للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لا فعل التفضيل
فكان اللام من بخنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في الحرث الذي
صار علما بالغلبة فيكون اسم على السحر بعينه معدولا عن السحر والحاجة
لا دخال اخرى الى تفسير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او
استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف
ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من
استلزام كلمة اخرى وهي في خلاف تعريف المصنف فانه لا مدخل
لنفي في الصورة حكما طاللام للفرق بينها وبين اللام جواز الفصل
بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد خلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة
لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقدير في ايضا ما هو حقه قوله
الذي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها فخروج الاسم
عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس بعناك اصل

وقاعدة

وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الآن يقال لما اقتضت
ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل
من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي
عليها يقتضي القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر
انه فيقال صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض حروف الاصول فهيئة
الضرب هيئة الضارب وان كان ما تعرض المادة فوضع لمعناه
فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نقض العدد
وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات
من المصادر السماعية بتقدير الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر
السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات
من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية قوله
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كما سماه المحذوفة الاعجاز
وكذا محذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كقول في وجه
ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر
كالمقام والاباء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات
القياسية الا المذكورات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير
هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام فتامل في بيان قوله خرج عنه
المغيرات القياسية كالمقام فنعيد عن المقام قوله المقصود
هنا تتميم العدل عن سائر العلل قد اتضح هذا الجواب وهو ليس

Copyright Reserved © Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)